

في تقديم العدد

شكلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية، التي جرت في أواخر كانون الثاني/يناير الماضي، الحدث الأهم والأخطر في الساحة الفلسطينية منذ رحيل الرئيس ياسر عرفات. وقد أتت نتائجها باعثة على الدهشة ومفاجئة للجميع، وأثارت زوبعة من التساؤلات والتكهنات والمخاوف شملت المعنيين بها، فلسطينياً وعربياً وإسرائيلياً ودولياً.

مصدر المفاجأة والدهشة كان، طبعاً، فوز حركة "حماس" الكاسح في الانتخابات بحصولها على 74 مقعداً في المجلس التشريعي من مجموع 132 مقعداً، والهزيمة المدوية التي منيت بها حركة "فتح" بحصولها على مجرد 45 مقعداً، الأمر الذي نقلها من مكانة الحزب القائد والمهيمن في الساحة الفلسطينية منذ عقود إلى مكانة متدنية عن مكانة "حماس"، على الأقل في المجلس التشريعي، وفي الشعبية الجماهيرية، وفي الحق في تأليف الحكومة وإدارة شؤون الكيان الفلسطيني. وقد كانت الاستقصاءات أشارت، قبل الانتخابات، إلى انحسار كبير في شعبية "فتح"، وتعاضم ملموس في شعبية "حماس"، لكن أياً منها لم يؤشر إلى إمكان صعود "حماس" إلى سدة الحكم وانتقال "فتح" إلى صفوف المعارضة.

التساؤلات كثيرة ومتنوعة، وعلى رأسها، بداهة، ما يتصل بأسباب هذا الفشل الصارخ لحركة "فتح". غير أن الأهم من ذلك هو جملة الأسئلة المتعلقة بكيف ستتصرف "فتح" بعد الخسارة، وكيف ستتصرف "حماس" بعد الفوز، وكيف ستتعامل الأطراف العربية والدولية مع الوضع الجديد بعد وصول "حماس" إلى سدة الحكم؟ صحيح أن الانتخابات نقلت "فتح" إلى صفوف المعارضة في المجلس التشريعي، لكنها ما زالت تتحكم في كثير من مصادر القوة في الساحة الفلسطينية. فما زال في يدها رئاسة السلطة الفلسطينية، التي فاز بها محمود عباس عن طريق الانتخاب المباشر، والتي تتمتع بصلاحيات ذات شأن في مجالات متعددة على صعيد الحكم، وفي يدها أيضاً رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل، نظرياً، المرجعية العليا في النظام السياسي الفلسطيني وتتحمل، نظرياً أيضاً، المسؤولية عن إدارة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. كما أن "فتح" لا تزال مهيمنة على قوات الشرطة والأمن التي تتكون، في أغلبيتها، من كوادر "فتح" وأنصارها، وعلى أجهزة الكيان الإدارية وكثير من المفاتيح الاقتصادية.

وهنا السؤال: هل تعترف "فتح" بأنها لم تعد الحزب القائد في الساحة الفلسطينية، أو على الأقل بأنه لم يعد جائزاً لها احتكار السلطة والانفراد بالقرار السياسي، وبالتالي تسلّم ما يجب أن تسلّمه من صلاحيات وأجهزة أمنية وإدارية إلى السلطة الجديدة المنتخبة، أو على الأقل تشارك "حماس" في السيطرة والحكم؟ أو أنها ستكرس ازدواجية السلطة وتعمل مباشرة، أو مداورة، على إفشال تجربة "حماس" في الحكم؟

وفي المقابل، كيف ستتصرف "حماس" في مواجهة تعقيدات الوضع الفلسطيني الداخلي، والعملية السلمية، والعلاقة بإسرائيل التي تتحكم في كثير من النواحي الأمنية والمعيشية للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وكيف ستتعامل مع الضغوط الموجهة إليها للاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات المعقودة معها، وللتخلي عن المقاومة المسلحة، وهذه شروط مطلوب منها القبول بها، إسرائيلياً ودولياً وعربياً، ومن جانب الرئاسة الفلسطينية وقيادة

”فتح“ الأساسية، وإلا تعرضت للإقصاء والحصار والعزل؟ هل ستتخلى عن ثوابتها المعروفة وتقبل بهذه الشروط، أو تتمسك ببرنامجه السياسي وليكن ما يكون، أو تجد حلاً مبتكرة تحفظ لها ثوابتها وفي الوقت نفسه تجنبها الحصار والعزل؟ وهل يمكن أن يوجد مثل هذه الحلول أصلاً؟

هذه الأسئلة وغيرها مما يتصل بالموضوع هي محط الاهتمام الرئيسي لهذا العدد من ”مجلة الدراسات الفلسطينية“ من خلال أربع دراسات قيمة بقلم مختصين بالشؤون الفلسطينية والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، هم علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بير زيت ورئيس لجنة الانتخابات الفلسطينية في فترة من فترات الاستعداد لإجرائها، وفصل حوراني، الوثيق الصلة بقيادات ”فتح“ والمطلع جيداً على أحوالها، وماجد كيالي، الكاتب الفلسطيني المقيم بدمشق والمتابع الدقيق لأحوال المنظمات الفلسطينية ومجريات الأمور فيها، وإبراهيم أبراش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة غزة. وأيضاً من خلال ثلاث مقابلات، أولاهها مع ناصر القدوة، من قياديي ”فتح“ ووزير الخارجية السابق في السلطة الفلسطينية، وعزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد، ومحمود الرميحي، أمين سر المجلس.

واستكمالاً للصورة، ومقتضيات التوثيق، يقدم العدد معلومات عن الحكومة الجديدة التي تشكلت في إثر الانتخابات فيتضمن أسماء أعضائها ومهامهم، وبرنامجه السياسي، وثيقة تفصح عن المبادئ العامة القائمة في أساس توجهاتها، وردة فعل الرئيس محمود عباس تجاه برنامجه السياسي، والموقف الإسرائيلي الرسمي منها، وتعريفاً موجزاً بأعضائها.

وإلى جانب ذلك كله، يتضمن العدد أيضاً النتائج التفصيلية للانتخابات بحسب القوائم القطرية والدوائر الانتخابية في الضفة والقطاع، مع قوائم الأسرى والنساء الفائزين بعضوية المجلس التشريعي وصفة ترشحهم، بالإضافة إلى البرامج السياسية للقوائم الفائزة.

الحدث التالي في الأهمية للانتخابات الفلسطينية كان انتخابات الكنيست السابع عشر التي أُجريت في 28 آذار/مارس الماضي، وهذه أيضاً لم تخل من مفاجآت وخيبات أمل للقوائم التي شاركت فيها. فكما كان متوقفاً فإن حزب كديما، برئاسة إيهود أولمرت، بالعدد الأكبر من المقاعد. غير أن فوزه، خلافاً للتوقعات، كان هزياً نسبياً، إذ لم يحصل إلا على 29 مقعداً، وهذا رقم أدنى كثيراً مما كان يأمل بالحصول عليه، وليس بعيداً جداً عن عدد المقاعد التي فاز بها حزب العمل (19 مقعداً)، منافسه الرئيسي. هذا، في حين فاز حزب الليكود وشاس بـ 12 مقعداً لكل منهما، وحزب إسرائيل بيتنا الصريح في عنصريته بـ 11 مقعداً، وفاز حزب المتقاعدين، لدهشة الجميع، بـ 7 مقاعد.

ما هي دلالات هذه النتائج سياسياً واجتماعياً؟ وما هي انعكاساتها على استقرار الحكم في إسرائيل، وعلى قدرة حزب كديما على تطبيق برنامجه السياسي الهادف إلى ضم كتل المستوطنات الكبيرة إلى إسرائيل، وإخلاء المستوطنات الصغيرة والمبعثرة في أنحاء الضفة، والانفصال عن الفلسطينيين، ورسم حدود إسرائيل النهائية من طرف واحد؟ من أجل الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها اخترنا نشر وإعادة نشر آراء كتّاب من عرب 48 أجادوا في تحليل نتائج الانتخابات، ومقتطفات موجزة جداً - لضيق المجال - لكتّاب ومحللين إسرائيليين. وذلك بالإضافة إلى نشر نتائج الانتخابات، وبرامج مختلف الأحزاب، وكلمة رئيس الحكومة الإسرائيلية (بالوكالة وقتئذ) إيهود أولمرت أمام مؤتمر هيرتسليا، التي شرح فيها رؤية كديما السياسية.

وأخيراً لم تشأ "هيئة التحرير" أن يفوتها حدث لا يخلو من الأهمية وأثار عاصفة من النقد في الأوساط المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة وفي إسرائيل ذاتها، واحتفت به الصحافة العربية، ألا وهو ما سمي "وثيقة هارفرد"، التي تناولت بشمول وصراحة ورضانة اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة وتأثيره في الإدارة والكونغرس والسياسة الخارجية الأميركية، ولذا قامت بترجمة النص الكامل للوثيقة (من دون الحواشي) ونشره في هذا العدد. □

(مدير التحرير)

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx